التي سلكوها في اثبات صدق المخبر يبطل عليهم اثبات اصل الخبر النفساني
فلا يثبت حينئذ لا خبر نفساني ولا صوتي والطريقة التي سلكوها في
اثبات الكلام النفساني انما يثبت بها لو قدر صحتها خبر هو كذب وذلك ممتنع
في حق الله لانهم مع التناقض لم يثبتوا الا الكلام النفساني ولا صدق فلم يثبتوا
واحدا من المتناقضين فان قيل كيف يخلو الامر عن النقيضين ويمكن رفعهما
جميعا قيل هذا لا يمكن في الحقائق الثابتة ولكن يمكن في المقدرات الممتنعة
فان من فرض تقديرا ممتنعا لزمه الجمع بين اجتماع النقيضين وانتفائهما وذ
لك محال لانه لازم للمحال الذي قدره وهذا دليل اخر وهو الوجه الثا ١٨
من عشر وهو انهم اثبتوا للخبر معنى ليس هو العلم وبابه فهذا اثبات
امر ممتنع واذا كان ممتنعا من صفة بانه صدق او كذب ممتنع انفكاكه
له فقولهم بعد هذا العلم يستلزم الصدق منه وينافي الكذب وان كان
ينافض قولهم العلم لا يستلزم الصدق ولا ينافي الكذب فهذان النقيضان
كلاهما منتف لان كلا هما انما يلزم على تقدير ثبوت معنى للخبر ليس هو العلم
وبابه فاذا كان ذلك تقديرا باطلا ممتنعا كان ما يلزمه من نفي او اثبات قد
يكون باطلا اذ حاصله لزوم اجتماع النقيضين ولزم لخلو عن النقيضين
على هذا التقدير وهذه اللوازم تدل على فساد الملزوم الذي هو معنى
للخبر ليس هو العلم ونحوه ولهذا يجعل فساد اللوازم دليلا على فساد الملز
وم واذا اريد تحرير الدليل بهذا الوجه قيل لو كان للخبر معنى ليس
هو العلم ونحوه فاما ان يكون العلم مستلزما لصدقه او لا يكون فان
كان مستلزما لصدقه لم يعلم حينئذ انه غير العلم اذ لا دليل على ذلك
الا امكان تقدير الكذب مع العلم فاذا كان العلم مستلزما للصدق النفساني
كان هذا التقدير ممتنعا فلا يعلم حينئذ ثبوت معنى للخبر غير العلم لا في
حق الخالق ولا في حق العباد فيكون قابلا بذلك قابلا بلا علم ولا دليل اصلا

في باب

في باب كلام الله وخبره وهذا محرم بالاتفاق وهذا بعينه يبطل بطلان
قولهم اي انهم قالوا بلا حجة اصلا وان لم يكن العلم مستلزما للصدق
النفساني ولا منافيا للكذب النفساني لم يكن لهم طريق الى اثبات كلام نفساني
هو صدق لان العلم لا يستلزمه ولا ينافي ضده فلا يستدل عليه با
لعلم وسائر ما يذكر غير العلم فيدل على ان الله صادق في الجملة وان الكذب
ممتنع عليه وهذا مما لا نزاع بين الناس فيه ولكنهم لا يمكنهم اثبات كلام
نفساني هو صدق وقيام دليل على ان الله صادق كقيام دليل على ان الله
متكلم وهذا لا ينفعهم في اثبات الكلام النفساني الذي ادعوه منفردين به
فكذلك هذا لا ينفعهم في اثبات معنى لخبر النفساني الصادق الذي انفردوا
باثباته من بين فرق الامة وابتدعوه وفارقوا به جماعة المسلمين كما ان
واحدهم بهذا الشذوذ والانفراد كما ذكره في المحصول الوجه التاسع عشر ١٩
وهو مضمون الجواب عما ذكرناه من السؤال عن المتناقضين لا معين الصا
دق ان نتحول لا ريب ان قولهم ان العلم ينافي الكذب النفساني هو الصوا
دون قولهم انه قد يجامع الكذب النفساني وان لم يكن العلم مستلزما لخبر
نفساني صدق وهذا امر يجده المرء من نفسه ويعلمه بالضرورة اما
علمه لا يمكن ان يقوم بنفسه خبر ينافي ذلك بل لو كلف ذلك لكلف الجمع
بين النقيضين ولهذا لم يتنازع الناس في انه يمتنع تكليف الانسان
ان يعتقد خلاف ما يعلمه ولو كان في الامكان خبر نفساني ينافي العلم
لامكن ان يطلب ذلك من الانسان فانه يمكن ان يطلب منه كل ما يقدر
سواء قيل ان ذلك جائز في الشريعة او لم يمكن كما ان طلب الكذب ممكن
والتكليف به ممكن واما طلب كذب نفساني يخالف العلم فهذا مما لا يمكن
طلبه والتكليف به اذ هو امر لا حقيقة له فتبين ان قولهم ان الجحد انما
يتصور من العالم بالقلب في العباد دون اللسان وصاحب الجحد

Copyright © King Saud University